عدد خاص بالندوة العلميّة:

القانون رقم (10) لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصّة بالزواج والطلاق، وآثارهما في السنوية الأربعين لصدوره .

(1984 – 2024م)

المنظّمة من كلية القانون بجامعة طرابلس والمعهد العالي للقضاء، وبالتعاون مع مركز البحوث والاستشارات بالجامعة،

يوم الخميس، الموافق: 27 من يونيو 2024م، بمدرج رشيد كعبار بالجامعة

تقديم:

يوافق التاسع عشر من أبريل 2024م الذكرى السنوية الأربعين لصدور القانون رقم (10) لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصّة بالزواج والطلاق وآثارهما. هذا القانون –كما هو معلوم – ينظم جانبا مهما في حياة الأسرة الليبية.

وأيّاً ما يكن من أمر فيما يتعّلق بهذا القانون، وأيّاً كانت الظروف التي صدر فيها، فإنّ مرور أربعة عقود على صدوره يقتضي تقييم تجربة المقنّن الليبي لهذا القانون ولتعديلاته المختلفة.

تناول المشرّع اللّيبي أحكام الزواج والطلاق وآثارهما في صياغته الأولى للقانون رقم (10) ومن بعد في تعديلاته المختلفة و نظّمها وفقاً لرأي فقهي معيّن اختاره من مجموع مذاهب الفقه الإسلامي. في المقابل، تَرَكَ المشرّع ذاته أحكاماً أُخَر من دون نصٍّ مُنَظِّم لها، ليترك هامشاً لسلطة القاضي التقديرية لتقدير المسألة المعروضة عليه.

تطور الحياة داخل المجتمع، من جانبه، أفرز مُستجدّات مرتبطة بمسائل الزواج والطلاق وآثارهما فرضت نفسها على حياة الأسرة، الأمر الذي يقتضي تدخّلاً تشريعياً لتنظيمها.

كيفيّة معالجة المشرّع اللّيبي في هذا القانون، وتطور الحياة داخل المجتمع اللّيبي، كشف عن العديد من الإشكالات لجوانب مُختلفة يشهد لها الواقع العملي وهي بحاجة إلى التوقُّفِ عندها؛ لتشخيصها ومحاولة إيجاد الحلول لها.

يهدف هذا العمل البحثي إلى:

1. تقييم وتقدير تجربة المقنِّن اللّيبي بخصوص هذا القانون الذي ما يزال إلى الآن القانون المنظّم لأحكام الأسرة في جوانب الزواج والطلاق وآثارها.
2. تشخيص واقع القانون رقم 10 بعرض الإشكاليات المرتبطة به.
3. محاولة إيجاد حلول مناسبة لهذه الإشكالات.
4. التركيز على واقع التطبيقات القضائيّة المختلفة المرتبطة بهذا القانون؛ للتوقّف عندها وتقييمها.

محاور اقتُرِحت للاسترشاد بها:

المحور الأوّل: الصياغة و الفلسفة التشريعيّة، ويتناول:

1. المنهجية التي اتّبعها المقنّن الليبي عند صياغته للقانون رقم (10) لسنة 1984م.
2. المصطلح المستخدم في صياغة نص القانون المذكور: دقّة و مدلولاً.

3. فلسفة المقنّن الليبي في القانون رقم (10) وتعديلاته.
4. أثر التعديلات المختلفة لهذا القانون على انسجام نصوصه و ترابط فلسفة القانون المذكور.

المحور الثاني: الأصول التنظيميّة والمصدرية للقانون رقم (10)، ويشمل:

1. القواعد الفقهية والأصولية في القانون رقم (10).
2. أثر السياسة الشرعيّة في تنظيم أحكامه.
3. القاعدة و الاستثناء فيه.
4. الثابت من أحكام النصوص بإرادة المقنّن، والمتغير منها بإرادة الأطراف.

المحور الثالث: أحكام القانون رقم 10 في التطبيقات القضائية، ويشمل:

1. أحكام القانون رقم (10) أمام القضاء الأعلى.
2. أحكام القانون رقم (10) أمام قضاء الموضوع.
3. هامش السلطة التقديريّة الممنوح للقاضي لتطبيق أحكام القانون.

المحور الرابع: الآجال والزمن في القانون رقم 10، ويتناول:

1. أثر الزمن في إثبات الحق وسقوطه.
2. الأجل باعتباره معياراً للحصول على الحق.
3. القاعدة في اعتبار الأجل والاستثناء منها.

المحور الخامس: الضمانات، والحماية القانونيّة، ويتناول:

1. الضمانات القانونيّة لحماية الحق في القانون رقم (10).
2. الحماية القانونيّة للطرف الأضعف في العلاقات التي يُنظّمها القانون رقم (10).
3. الجزاء والعقوبة في نصوص القانون رقم (10).

وكانت الدعوة مفتوحة للكتابة وللمشاركة في إثراء الموضوع مُوجّهة إلى كل المهتمين، والمعنيين بالموضوع، وأثمرت عن عدد من البحوث التي أجازتها أقلام المقومين من أهل الاختصاص، وهي على النحو التالي:

1. **قراءة في هوية القانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن الزواج والطلاق وآثارهما**
2. **الردة وآثارها على الزواج– دراسة فقهية مقارنة بالقانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن أحكام الزواج والطلاق وآثارهما**
3. **الأكثر ملاءمة لنصوص القانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما وتعديلاته وفقا لاجتهادات المحكمة العليا "حصاد الأربعين سنة الماضية"**
4. **استدراكات أصولية على القانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن الزواج والطلاق وآثارهما**
5. **التعددية الفقهية للقانون رقم 10 لسنة 1984م بين السعة والترجيح واسقاطاتها القضائية**
6. **إلزام الزوجة بالنفقة– دراسة في أحكام الشريعة الإسلامية والقانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن أحكام الزواج والطلاق وآثارهما**
7. **أثر الصياغة القانونية في التطليق للعيب في القانون رقم 10 لسنة 1984م على التطبيقات القضائية**

هذا وتولّت لجنة علميّة مشكّلة بقرار من السيد عميد كلية القانون تحكيم البحوث، و مكوّنة من كل من:

أ.د. سعد خيفة العبّار	**رئيساً**
أ. د. صالح الطيّب محسن	**عضواً**
أ. د. بشير سالم عطية	**عضواً**
أ. د. الأمين عمر أبو فارس	**عضواً**
د. عبد الباسط الهادي النعّاس	**عضواً**
د. أفراح مختار العاتي	**عضواً**

فلهم جميعاً الشكر والتقدير على كل ما بذلوه من جهود لقراءة وتقييم البحوث التي أرسلت إليهم من قِبَل اللجنة المشرفة على هذا العمل.

كما لابد من التوقّف أيضاً لتسجيل الشكر الجزيل لكل من أسهم في إنجاح هذا العمل، ونخصّ بالذكر: المعهد العالي للقضاء الذي شارك في تنظيم هذه الندوة بالتعاون مع كلية القانون بجامعة طرابلس، و كذلك مركز البحوث والاستشارات بالجامعة، ومركز البحوث والاستشارات بالكلية ، وقسم الشريعة الإسلامية بالكليّة.

والشكر الجزيل أيضاً لكلية القانون جامعة طرابلس كونها إحدى الجهات المنظمة للندوة على تعاونها، و لهيئة تحرير مجلّة كلية القانون بجامعة طرابلس التي تكفّلت بنشر أعمال هذه الندوة في عدد خاص من المجلّة.

كما لا يفوت اللجنة أن تتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين: **محمد النفاتي و العارف إرحومة** ، على كلّ الجهود المبذولة من قِبَلِهم لإخراج هذا العمل فنيّاً وتقنيّا في هذا العدد من المجلّة.

والشكر موصول بالتأكيد للزملاء الباحثين الذين لبّوا الدعوة، وشاركوا في هذا العمل البحثي الجماعي، فكانوا في الموعد بمشاركاتهم القيمة، فوصلوا بذلك العلمِ رَحِمَاً بين أهله، فكان الوصل والحضور، لا القطع والغياب.

و اللجنة إذ تضع اليوم بين يدي القارئ الكريم في هذا العدد الخاص من مجلة كلية القانون بجامعة طرابلس باكورة رحلة طويلة، تتمنّى له قراءة ماتعة ومعلومات مفيدة، وأن يجد فيها كل طالب علم ضالّته المنشودة.

اللجنة المشرفة على الندوة